

قد يحدث أن تقرأ بيتاً أو قصيدة ، فلا تشعر بأى قلق . يبدو كل شيء مفهوماً لك بشكل جيد ، ولكنك قد تطالع تحليلاً من وجهة ما يكشف عن مشكلة ، وإذا بالاحتمالات تفتتح أمامك ، وحتى لو سلمت بالمشكلة المثارة فإنك تجد نفسك مدعواً - من التزامك بمنهج ثقافى معين - لأن تبحث عن حل آخر لها ، وتراجع مضطراً عن زعمك القديم بأن كل شيء كان مفهوماً لك بشكل جيد !! حدث هذا حين قرأت بيت ذى الرمة ؟

نغار إذا ما الروح أبدى عن البرى ونقرى عيب الشحم والماء جامس

وظننت ألا مشكلة فيه . ولكن الأصمعى عاب هذا البيت ، ولم يقبل منه إبراهيم أنيس حجته فى عيبه ، ومن ثم بحث عن حل آخر (لا) يرضى الطرفين !! . أما اعتراض الأصمعى فينصب على استعمال الشاعر لكلمة « جامس » فيقول : إنما يقال للجامد من السمن وما أشبهه جامس !! وهذا يعنى - فى نظر الأصمعى أن الشاعر انحرف بدلالة الكلمة ، وخالف المعنى المعجمى الذى حدده اطراد الاستعمال . ولكن إبراهيم أنيس - رحمه الله - يبحث فى حل المشكلة بأن يجعلها بين الأصمعى والكلمة ، وليس بين الشاعر والمعجم أصلاً ، فيقول : فدلول كلمة « جامس » فى ذهن الأصمعى مقصور على الدهن وما شاكلة ، والماء المتجمد لا يقال له جامس . فكيف تمت هذه الصورة فى ذهن الأصمعى إلا عن طريق تجاربه مع نصوص أخرى تصادف أن سمعها وتأثر بها ، وتصادف أن استعملت فيها هذه الكلمة مع السمن والدهن ونحوهما من السوائل . ولكن ذا الرمة الشاعر العربى قد تعود مع نفس الكلمة غير ما تعود الأصمعى ، ولعله عرفها فى نصوص أخرى وقد استعملت مع الماء ، أو لعله خلج عليها من الدلالة الهامشية ما سمح له بمثل هذا الاستعمال . فلكل من الرجلين تجاربه الخاصة ، ومزاجه الخاص ، ولا يشتركان إلا فى الدلالة المركزية وهى تجمد السائل متخذاً هذا التجمد فى ذهن كل منهما صورة معينة^(١) . . إلخ .

ومن الصحيح أن المعاجم العربية أشارت إلى صحة الاستعمالين ، وروى « تاج العروس » هذا البيت وعيب الأصمعى له ، وقوله : إنما الجموس للودك ، وقول عمر وقد سئل عن فأرة

(١) دلالة الألفاظ ، ص ١١٨ .